التقـارب

عندما تم الاتفاق على لوائح الاتصالات الدولية عام 1988، كان هناك تمييز واضح بين مختلف الخدمات (الهاتف، الفيديو وما إلى ذلك)، فضلاً عن وسائل التزويد بها. فلم يكن يتسنى لك إلا استقبال المهاتفات الصوتية أو رسائل الفاكس عبر خط الهاتف. وكان لأجهزة الحاسوب في معظم الأحوال الشبكات الخاصة بها، فيما كانت الإذاعة عالماً آخر منفصلاً. وفيما بعد، أحدث التقارب بين التكنولوجيات وظهور الجديد فيها تغييراً كبيراً في المسرح – وربما أصبح من المحتم تغيير لوائح الاتصالات الدولية لتعكس ذلك.

لا يوجد تعريف وحيد لمعنى التقارب. ومع ذلك، هناك ابتكار هام يتمثل في الانتقال من شبكات الاتصالات القائمة على الدارات إلى الشبكات القائمة على الرزم باستخدام بروتوكول الإنترنت (IP): والتي يطلق عليها شبكات الجيل التالي أو NGN. وتطور الهيكل ''الافتراضي'' للشبكات المستقلة إلى هيكل ''أفقي'' يقوم على بروتوكول الإنترنت ويمكنه تقديم العديد من أشكال المحتوى عبر منصة وحيدة. وكان لهذا الأمر تداعيات عويصة بالنسبة للسوق وهيئات التنظيم وعلى اتساع الاتصالات في نهاية الأمر لتطال السكان في أي مكان.

والزيادة العالمية الكبيرة في أعداد المشتركين في خدمات الهاتف المتنقل والنطاق العريض المتنقل تدفع بالتنمية والإصلاح. وقد تحول المستهلكون من جميع أنحاء العالم بشكل كبير من النظر إلى أجهزتهم المحمولة باليد على أنها مجرد هواتف يتحدثون من خلالها إلى أناس آخرين.

وتزداد بصورة كبيرة التوقعات من قدرة أي من موردي الخدمات على تقديم أي خدمة من خدمات الاتصالات لأي فرد، في أي مكان باستخدام أي نمط من التكنولوجيات المتاحة. وقد أفرز هذا الأمر تحديات أساسية بالنسبة لهيئات التنظيم – وفي كثير من الولايات الفضائية، أصبح التقارب يعني أن أوجه التمييز القديمة بين الخدمات لم تعد موجودة عملياً.

ويجري تقديم مقترحات بشأن التقارب إلى عملية مراجعة لوائح الاتصالات الدولية في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012. وتتعلق بعض هذه المقترحات بمجرد تحديث صياغة اللوائح. فيما تسعى مقترحات أخرى إلى إجراء تغييرات جوهرية لتأمين التقارب وللإشارة إلى ضرورة إدراج مفهوم ''الحياد التكنولوجي'' ضمن لوائح الاتصالات الدولية، بمعنى، معاملة التكنولوجيات المختلفة التي تقدم خدمات مماثلة على قدم المساواة.

وتتطلب مواجهة تحديات التقارب وتحقيق الاقتصاد الرقمي والتعاون بين جميع القطاعات. فلم يعد بوسع هيئات التنظيم التركيز بصورة ضيقة على خدمات الاتصالات المعرفة تقليدياً، ولكن يتعين عليها فهم النظام الإيكولوجي الأوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك منظور أوسع، ربما يتمثل في الانتقال من نهج محوره الشبكة إلى نهج يضم الخدمات والمحتوى وحقوق المستهلكين ومسؤولياتهم.

© ITU, 2012